اليمين المحافظ التقليدي الأميركي، المرتبط بالمؤسسة الاميركية، والفكر القائم على توازن القوى والاستغلال المستمر للفرص المتاحة، من طريق الاستخدام التمييزي للقوة العسكرية. وتتأثر هذه الادارة، بشكل عام، بادارة ريتشارد نيكسون السابقة، وبفكر هنري كيسنجر في استخدام عناصر القوة المختلفة بشكل محدود للحصول على مزايا استراتيجية. وينطبق ذلك، بشكل محدّد، على النزاعات الاقليمية، وخاصة في الشرق الاوسط، حيث تكون التسوية مرهونة باستبعاد الاتحاد السوفياتي، أو اعطائه أدواراً هامشية، في الوقت الذي تتعاظم المصالح والنفوذ للولايات المتحدة وحلفائها، وخاصة اسرائيل، من التسوية. ان تحقيق ذلك لا يمكن ان يتسنّى بالاسراع بعملية التفاوض، أو عقد المؤتمر الدولي، وانما بتجزئة القضية، والعودة الى سياسة الخطوة خطوة، وابقاء القضية، برمّتها، في مكانة متأخرة من قائمة الاعمال العالمية كلّما كان ذلك ممكناً.

٩ ـ وهكذا، فانه في ظل النظام الدولي الراهن، فان كلاً من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، في الحقيقة، ربما يقبلان، لاسباب مختلفة، عدم الاقدام النشط على تسوية القضية الفلسطينية. ولا يعني ذلك تجميدها نهائياً ـ وهو الأمر المستحيل بفعل الانتفاضة ـ وانما حصرها في اطار جهود وئيدة تركّز على الأطراف المعنيّة مباشرة، بهدف ابقائها بعيداً من المواجهة الصريحة، مع تطويع مواقفها، حسب الظروف المتغيرة.

الرؤية الثانية؛ الوفاق الدولي الجديد

١ ـ ان الحقيقة الكبرى التي تحكم هذه الرؤية هي أن القوتين الأعظم توصّلتا الى درجة من توازن الرعب النووي تجعل فكرة استخدام القوة، لتحقيق أهداف سياسية، أمراً مستحيلاً. فخلال العقود الاربعة الماضية، دخل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في سباق كمّي، ونوعي، من التسلّح لم تعرفه البشرية من قبل؛ وهو سباق، بالاضافة الى انه جعل فكرة الحرب مستحيلة، فانه ادّى الى اجهاد كلا الدولتين. فبالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، فان سباق التسلح أدى الى تأخر البنية الاقتصادية السوفياتية، وتحت ظروف الحرب الباردة، أدى الى جمود البنية السياسية وفقدان الحيوية في البناء الاشتراكي. أما بالنسبة الى الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أنها لم تتراجع اقتصادياً بالقدر ذاته، الّا ان مكانتها داخل العالم الرأسمالي أخذت في التراجع، نتيجة بروز قوى اقتصادية عالمية جديدة في اليابان وأوروبا الغربية؛ والأهم من ذلك أن سباق التسلح أدى الى عجز ضخم في الميزانية الأميركية وضغوط على الدولار الأميركي، ممّا خلق ضرورة توقف ميزانية الدفاع الأميركي عند حدودها الحالية (٣٠٠ بليون دولار)، أو تراجعها نسبياً حتى يمكن زيادة الانفاق الاجتماعي، وتحقيق التوازن في الموازنة، حسب قانون غرام ـ رادمان، في العام ١٩٩٢.

٢ ـ ان حاجة الدولتين الى ايقاف سباق التسلّح، واكبتها درجة هائلة من الاعتماد المتبادل بين دول العالم في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والاتصالية، بالاضافة، بالطبع، الى الاعتماد المتبادل في مجال الأمن، والذي حتّمه أن أمن كل دولة أصبح يعتمد، اعتماداً مباشراً، على سلوك وقرارات الدولة الأخرى في المجال الأمني. هذه الدرجة من الاعتماد المتبادل ولدت نتيجتين هامتين: الاولى، ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير «نوعية» أفضل للحياة الانسانية أصبحت لها الأسبقية في كل المجتمعات، مما حتّم تراجع القضايا الامنية الى مكانة متأخرة في أولويات الدول؛ والثانية، ان تكثيف الاعتماد المتبادل أصبح ضرورة لمواجهة قضايا كونية تمس الجنس البشري بأسره، بغض النظر عن الدول. فقضايا مثل التلوّث، وحوادث المفاعلات النووية، وتأثر أوزون